كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .....

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الإخوة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة ببنك قطر الدولي الإسلامي لعام 2021م امتثالاً للتعميم 68 لعام 2015 لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتطبيقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لعام 2016 ولائحة وتعليمات الحوكمة الداخلية في البنك .

وانطلاقا من رسالتنا المبنية على "طريقة التوازن" نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

ويتبنى الدولي الإسلامي أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، حيث يلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين ، بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل يعتمد على الشفافية.

إننا نعمل في الدولي الإسلامي على الالتزام بالقيم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا وموردينا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح ، وفي ظل استمرار البنك في تطوير البنية التشريعية الخاصة قام بتعديل النظام الأساسي من خلال الجمعية العامة غير عادية بما يتوافق مع أحدث أنظمة وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة والصادرة عن الجهات الرقابية واعداد سياساته بما يتناسب مع هذه التشريعات ، ونسال الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تمهيد

عن الدولي الاسلامي..

لقد سجل الدولي الإسلامي نجاحاً كبيراً منذ بدء نشاطه في الأول من يناير 1991م بفضل الدعم والمساندة من قاعدة عملائه القوية وبفضل اتباع سياسات تشغيلية واستثمارية حكيمة ومتوازنة وتحقيق عوائد مجزية على استثمارات الودائع ورأس المال .

- **خدماتنا....**

يقدم الدولي الإسلامي خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للعملاء من المؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء قطر وشبكة أجهزة صراف آلي منتشرة في مختلف المناطق الحيوية بالإضافة إلى قنوات رقمية متطورة منها خدمات الهاتف المصرفي وخدمات الجوال المصرفي ومركز الاتصال الذي يقدم خدماته 7/24 وخدمة الإنترنت المصرفي "Internet Banking" للأفراد والشركات .

- **الرسالة والرؤية**

الرسالة: نلتزم في الدولي الإسلامي بالعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية في مجال الحوكمة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية.

الرؤيـة: أن ينسجم الدولي الإسلامي كشركة وطنية مساهمة عامة مع أحدث ما توصلت إليه تشريعات وتعليمات الحوكمة والإدارة السليمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية .

مبادئ الدولي الإسلامي الأساسية :

1. **الهوية**
2. **الامتياز**
3. **الالتزام**
4. **العمل الجماعي**
5. **النزاهة**
6. **المسؤولية**
7. **التقدير**
8. **خدمة العملاء**
9. **المهنية**
10. **التطوير الذاتي**

أهداف البنك

- **رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.**
- **الحفاظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال ونسب السيولة.**
- **الحفاظ على مستوى رفيع لحوكمة الشركات.**
- **الحفاظ على أعلى مستويات التوا فق مع المعايير الدولية**
- **تأمين بيئة عمل عادلة ومحفّزة للموظّفين.**

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة 7
تقرير الحوكمة 8
مجلس الإدارة..... 9
أعضاء مجلس إدارة :..... **9**
رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :..... **11**
التزامات أعضاء المجلس..... **12**
اجتماعات مجلس الإدارة **12**
أمين سر مجلس الإدارة :..... **13**
هيئة الرقابة الشرعية..... 13
لجان مجلس الإدارة :..... 14
اللجنة التنفيذية :..... **14**
مهام ومسؤوليات اللجنة : **14**
لجنة التدقيق : **15**
الغرض من لجنة التدقيق:..... **15**
تشكيل لجنة التدقيق:..... **15**
لجنة المخاطر والالتزام..... **17**
لجنة الترشيحات والحوكمة **19**
لجنة المكافآت والتعويضات **20**
الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :..... **22**
لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO..... **22**
لجنة التمويل **22**
لجنة المشتريات والمصروفات **22**
لجنة المناقصات والمزايدات..... **22**
لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي :..... **22**
لجان التوظيف :..... **22**
الرقابة الداخلية في البنك **22**

الأدوار والمسؤوليات..... 24
مجموعة الدفاع الأولى : 24
مجموعة الدفاع الثانية : 24
مجموعة الدفاع الثالثة:..... 24
نظام الرقابة الداخلية - المخاطر : 25
أنواع المخاطر :..... 25
معدل كفاية رأس المال..... 26
مخاطر السيولة..... 27
المخاطر التشغيلية : 27
استمرارية الأعمال :..... 28
إدارة الأمن السيبراني ومخاطر أمن المعلومات :..... 23
قطاع التدقيق الداخلي..... 23
نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :..... 30
الرقابة الخارجية : 33
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات 33
الافصاح والشفافية..... 34
تضارب المصالح 35
الإفصاح عن عمليات التداول..... 35
حقوق أصحاب المصالح..... 36
مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :..... 36
سجل المساهمين :..... 37
حقوق المساهمين في الجمعيات العامة : 37
موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة : 38
حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس..... 39
توزيع الأرباح على المساهمين : 39
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية) 39
المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين 40
الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية..... 40

المخالفات..... 41
العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك 42
الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية..... 43
الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة."..... 43
الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي 44
معلومات عامة 44
ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة..... 45
الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك : 49
الإدارة التنفيذية العليا في البنك 49
المساهمون الرئيسيون 51
الشركات الزميلة 51
تقرير مجلس الإدارة عن مدى ملائمة الرقابة الداخلية 55
تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بحوكمة البنك 58
تقارير مراقب الحسابات 60

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة

يسعى الدولي الإسلامي لتبني أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة وتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بقرار هيئة للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 وقانون الشركات التجارية القطري، ولوائح الحوكمة الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير والممارسات والأحكام الدولية لقواعد الحوكمة وفقاً لخصوصيات دولة قطر بهدف تعزيز الثقافة المؤسساتية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة في البنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها الأمانة والبر والتقوى والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها .

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي بالعمل على الوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا تجاه حقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ويلتزم الدولي الإسلامي في ضوء التجارب والخبرات المكتسبة واحتياجات العمل وعملاً بالقوانين المحلية والمبادئ والمعايير الوطنية والدولية، بمراجعة وتحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري البنك الالتزام بها بصورة دورية لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواكب مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

ويسعى البنك في تقرير الحوكمة السنوي مراعاة المصلحة العامة للمساهمين ومصلحة السوق المدرج بها و قواعد العامة التي وجدت لحماية للمستثمرين وسيقوم بتقريره السنوي المعد والمقدم للسادة المساهمين عن عام 2021م لعرض مدى الالتزام بالأحكام المذكورة لتحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم والتأكد من الالتزام بقواعد الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للجهات الإشرافية وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة.

ويقوم مجلس الإدارة بالعمل على مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة لمبدأ التداول العادل بين المساهمين، وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك، إضافة الى مراجعة سياسات ومواثيق البنك، الإجراءات الداخلية التي يجب على الجميع الالتزام بها ومنها مواثيق المجلس واللجان ، وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

تقرير الحوكمة

يعد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة السنوي والذي يتضمن استكمالاً للإفصاحات الدورية خلال السنة المالية وذلك للعرض على السادة المساهمين بغية توضيح مدى التزام البنك بتطبيق أحدث قواعد الحوكمة والإدارة السليمة ، وذلك على الرغم مع وجود رأي مستقل من مرا قب الحسابات الخارجي المعين من الجمعية العامة للمساهمين حول إلتزام البنك بتطبيق الحوكمة الإدارة السليمة حسب متطلبات الجهات الرقابية .

مجلس الإدارة

يتولى إدارة البنك حسب النظام الأساسي للبنك مجلس إدارة مكون من (9) أعضاء يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري حسب قواعد التصويت التراكمي لمدة ثلاثة سنوات حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي ، ويضم مجلس الإدارة الحالي ثلاثة أعضاء مستقلين (الثلث) من ذوي الخبرة من غير المساهمين وقد تم اختيارهم بناء على توصية لجنة الترشيحات والحوكمة في البنك واعتماد تعيينهم من الجمعية العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف قطر المركزي عليهم إضافة الى أن أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذين .

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي أعضاء مجلس الإدارة في الدولي الإسلامي بمؤهلات وخبرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي كما يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، ولديهم الوقت الكافي لممارسة أعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته وقد أعطى تنوع هيكل أعضاء مجلس الإدارة من مستقلين وتنفيذين وغير تنفيذين ضمان عدم تحكم عضو أو جهة في قرارات المجلس.

سعادة رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني عضو اللجنة التنفيذية ليس لها أي مهام تنفيذية في البنك وليس عضو في اللجان الرئيسية المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المساهمة و هي لجنة الترشيحات والحوكمة أو لجنة التدقيق أو لجنة المكافآت أو لجنة المخاطر والالتزام .

وقد تم إعداد "ميثاق المجلس" والذي حدد مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقا لأحكام القانون وأنظمة الحوكمة السارية ويتم تحديثه باستمرار ونشره على الموقع الالكتروني للبنك ويعمل مجلس الإدارة على تحديث أنظمته وسياساته بشكل مستمر بما يتناسب مع تعليمات وممارسات حوكمة الشركات في قطر .

وقد تضمنت سياسات البنك ضمن (معايير وإجراءات انتخاب مجلس الإدارة) خطة للتعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة في حال الغياب أو الاستقالة بما يتوافق مع القوانين القطرية.

حظر الجمع بين المناصب

يراعي جميع أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بحظر الجمع بين المناصب وتم تأكيد ذلك من خلال إقرارات شخصية بالالتزام بالقانون ولائحة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق .وجميع اعضاء مجلس الادارة ملتزمون بحظر الجمع بين المناصب ، لايوجد أي عضو في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مدرجة أو رئيس ونائب رئيس في أكثر من شركتين مساهمتين أو عضو منتدب في أكثر من شركة .

أعضاء مجلس الإدارة :

يتشكل مجلس الإدارة من تسعة اعضاء وقد تم انتخاب عدد سبعة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي عقد بتاريخ 2020/3/9 بعد صدور موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين السبعة بناء على دراسة من قبل لجنة الترشيحات واعتماد مجلس الإدارة لهذه التوصيات وعلى الأخص بعد التأكد من استيفاء شروط الترشح بما فيها شرط الاستقلالية للأعضاء المرشحين كمستقلين وتم اعادة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة مرة ثانية لانتخاب عضوين مستقلين قد تم انتحابهم في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 2020/6/2 وأعضاء مجلس الإدارة الحالي وفق التالي:

1) شركة دانة الصفاة التجارية يمثلها سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة – (غير مستقل - غير تنفيذي)
(2) شركة فسيل للأعمال والعقارات يمثلها السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي – نائب رئيس مجلس إدارة (غير مستقل – تنفيذي)
(3) شركة / مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين يمثلها سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني– العضو المنتدب لمجلس الإدارة (غير مستقل - تنفيذي)
(4) شركة التقى للعقارات والمقاولات يمثلها سعادة الشيخ/ خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - عضو مجلس الإدارة (غير مستقل - تنفيذي).
(5) شركة مجموعة الرعاية الطبية يمثلها السيد / وليد أحمد السعدي (غير تنفيذي - غير مستقل).
(6) شركة القارة للتجارة يمثلها السيد/ هشام مصطفى السحتري (غير تنفيذي - غير مستقل).
(7) سعادة السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند (غير تنفيذي - مستقل)
(8) سعادة السيد/ حسن عبد الله الذوادي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي – مستقل)
(9) السيد / د. عبد الله سالم محمد غراب المري - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويسعى الى إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، ولم يصدر عنه أية أعمال أو قرارات تلحق ضررا بهم أو تعمل على التميز بين المساهمين .

وينص النظام الأساسي وميثاق المجلس للبنك على مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي .

وقد فوض المجلس صلاحيات محددة للإدارة العليا و التنفيذية في البنك ويراجع السياسات الخاصة بعمل الإدارة بشكل دوري ويقوم بتحديث جدول الصلاحيات كل فترة وقد تم خلال عام 2020 دراسة السلطات والصلاحيات واقرارها وتم إعادة دراسة إجراء بعض التعديلات عام 2021 وتم تأجيل ذلك لعام 2022 .

وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية صلاحيات محددة وفق جدول الصلاحيات المالية إضافة الى الصلاحيات الائتمانية سواء كانت شخصية أو من خلال لجان التمويل المختلفة في البنك وفي ما زاد عن الصلاحيات الممنوحة يتم رفعها للجان المختلفة المفوضة من مجلس الإدارة أولمجلس الإدارة لاعتمادها.

ويعتمد مجلس الإدارة سنوياً جدول تدريبي للسادة أعضاء مجلس الإدارة يتم من خلاله إطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة على مختلف مستجدات العمل المصرفي والمالي والقانوني الضروري لعمل البنك المصرفي والمالي والقانوني والمرتبط بأعمال البنك .

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة إيصال المعلومات والبيانات لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

ولمجلس إدارة البنك وفق النظام الأساسي جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة البنك وقد قام بتفويض بعض صلاحياته الى اللجان التي شكلها وأولى إليها مهام محددة تضمنها سياسة وميثاق كل لجنة .

ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات بتقييم نفسه سنويًا ، حيث توضح النتائج السنوية لعام 2021 وجداول الحضور السنوية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة التزام أعضائه بتحقيق مصالح البنك .

رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :

يتولى رئاسة مجلس إدارة البنك سعادة الشيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ممثل شركة دانة الصفاة ويتولى السيد / راشد ناصر الكعبي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة أثناء غياب سعادة رئيس مجلس الإدارة ويتولى سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني منصب العضو المنتدب لمجلس الإدارة .

ويتمتع سعادة رئيس مجلس الإدارة بخبرة كبيرة في عمل البنوك والمؤسسات المالية والتأمين ولدى سعادة رئيس مجلس الإدارة الصلاحيات المحددة وفق القانون ووفق الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة ليقوم بدوره ومسؤولياته بتمثيل البنك وذلك دون يكون له أي مسؤوليات تنفيذية كموظف في البنك.

ورئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للبنك ولمجلس الإدارة ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة البنك بشكل فعال ومنتج .

وقد تضمن ميثاق مجلس الإدارة المحدث خلال عام 2021 مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومنها اعتماد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة إضافة إلى أي مواضيع يقترحها أعضاء مجلس الادارة. ويتم

التواصل مع المساهمين والاستماع الى آرائهم ومتابعة توصياتهم التي يقترحونها من خلال الجمعيات العامة للمساهمين.

التزامات أعضاء المجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة جميعاً بخبرات علمية وعملية في مجال عمل البنوك ويضعون مصلحة البنك والمساهمين و أصحاب المصالح بأولوياتهم ويشاركون بشكل فعال في المواضيع الهامة والمسائل الاستراتيجية للبنك ، وفي مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل في البنك وبجميع ماورد بجميع الالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٢ من نظام حوكمة الشركات المدرجة .
ويعمل مجلس الإدارة بالإضافة لمسؤولياته المذكورة في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الى مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائه بما فيها التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية ومتابعة إجراءات الحوكمة والإدارة السليمة والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل من خلال تقرير الحوكمة السنوي للبنك .
ويلتزم أعضاء المجلس أيضاً بعدم الأفصاح أو الإدلاء عن أي معلومات أو بيانات بدون إذن مسبق من مجلس الإدارة ولذلك حدد مجلس الإدارة بالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتصريح عن البنك السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي للبنك المتحدث الرسمي باسم البنك وذلك بغية تحقيق متطلبات عمليات الإفصاح

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرفقاً به جدول الأعمال قبل فترة تقديرية بعشرة أيام تقريباً، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال ويتم اتخاذ القرارات المستعجلة بالتمرير من جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عند الضرورة و يتم إعادة عرض هذه المواضيع في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة ويراعى أن لا تتجاوز المدة بين إجتماع مجلس الإدارة والاجتماع الذي يليه ثلاثة أشهر ولا يتعبر الاجتماع صحيحاً لا بحضور أغلبية الأعضاء ومن ضمنهم الرئيس أو نائبه.

وقد تم عقد عدد 14 اجتماع لمجلس الإدارة خلال عام 2021 وفق جدول الحضور المرفق بنهاية التقرير.

مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

خلال عام 2021 تم صرف مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة لا تتجاوز 1.2% من صافي أرباح السنة المالية السابقة منها مبلغ (10.504.000) فقط عشرة ملايين وخمسمائة وأربعة ألاف ريال قطري مكافآت السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام السنة المالية 2020 وزعت بالتساوي بين أعضاء مجلس الإدارة وبحصة عضوين لسعادة رئيس مجلس الإدارة ، إضافة الى بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2020 وهي 10 ألاف ريال لكل جلسة بحد أقصى 50 ألف ريال عن المجلس أو كل لجنة من

لجان المجلس وذلك حسب لائحة بدلات أعضاء مجلس الإدارة وتعليمات مصرف قطر المركزي والبدل الشهري لسعادة العضو المنتدب للإشراف المباشر على أعمال البنك اليومية خلال عام 2020 حسب ما تم اعتماده من الجمعية العامة للمساهمين وذلك حتى شهر 2021/9 .

وتعتمد مكافآت المجلس وعلى الأخص ببدل الحضور على عدد مشاركة العضو في مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي حضرها .
كما بلغت التعويضات المالية لأعضاء الادارة التنفيذية وإدراة البنك (27.830.000) فقط سبعة وعشرون مليون وثمانمائة وثلاثون ألف ريال قطري صرفت عام 2021 عن السنة المالية 2020 م .

أمين سر مجلس الإدارة :

أمين السر المكلف من مجلس الإدارة يحمل شهادة في القانون ولديه خبرة في أمانة سر شركة مساهمة لفترة تقارب 18 سنة إضافة إلى خبرته في مجال العمل المصرفي والمالي . وتم تكليفه من مجلس الإدارة للقيام بمهام تدوين كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وحفظها وأرشفتها بطريقة تسهل الرجوع إليها إضافة الى المسؤوليات المطلوبة منه حسب لائحة الحوكمة والوصف الوظيفي لهذا العمل.

ومن مهام أمين السر تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس والجمعيات العمومية وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما يقوم أمين سر المجلس وتحت اشراف الرئيس بتأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين كما يقوم بالتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

هيئة الرقابة الشرعية

حسب النظام الأساسي للبنك تتكون هيئة رقابة شرعية في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من خلال الجمعية العامة للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة للحصول على المشورة الشرعية فيما يتعلق بأعمال البنك وقد عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء من خيرة علماء الشريعة في قطر والخليج ومختصين في عمليات التمويل الاسلامي من أصحاب الخبرة و الاختصاص في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الخدمات والأعمال المرتبطة بالمؤسسات المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدءً من عام 2020 وهم :

1. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية
2. فضيلة الشيخ / عبد العزيز القصار - عضو الهيئة
3. فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين - عضو الهيئة

وقدمت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2021 تقريرها عن السنة السابقة للجمعية العامة للمساهمين كما جرى كل سنة اعداد تقرير سنوي بنتيجة اطلاعها على أعمال البنك وعقودها وأوراقها وقد أكد التقرير على أن البنك يراعي في أعماله المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ويلتزم بتعليمات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية .

لجان مجلس الإدارة :

اللجنة التنفيذية :

تشكيل اللجنة : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء مجلس الإدارة وتم تسمية رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وتضم اللجنة الرئيس التنفيذي عضوا رابعاً وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار الأمثل لموارد البنك وتسريع عمليات منح الائتمان في الصلاحيات التي تزيد عن صلاحية الإدارة التنفيذية والاشراف على سياسات البنك العامة وعملية تطوير أنظمة وبرامج البنك وتوزيعات الأرباح تحت الحساب لأصحاب الودائع وحسابات التوفير .

وحالياً تشكل اللجنة التنفيذية وفق ما يلي :

(1) سعادة الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني رئيس مجلس إدارة - الرئيس

(2) السيد / راشد ناصر سريع الكعبي - نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(3) سعادة الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – عضو اللجنة -

(4) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي - عضو اللجنة

مهام ومسؤوليات اللجنة :

الاشراف على إدارة البنك في حال عدم انعقاد المجلس في فترات متقاربة وإيجاد علاقة مستمرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك وإصدار الموافقات على منح التمويل المحلي ضمن الصلاحيات المخولة للجنة حسب سياسة التمويل المعتمدة من مجلس الإدارة ورفع التوصيات الى مجلس الإدارة للدخول في استثمارات خارجية أو في عمليات تمويل دولية أو الدخول في صكوك محلية ودولية أو صناديق دولية .

إضافة الى الإشراف على سياسة البنك العامة وتطوير أنظمة وبرامج البنك ومراجعة الهيكل التنظيمي وتوزيع الفروع واعتماد توزيعات أرباح أصحاب الودائع وحسابات التوفير تحت الطلب ..... الخ .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

وتضمنت توصيات اللجنة خلال اجتماعاتها منح التمويل الائتماني حسب الصلاحيات الممنوحة للجنة من مجلس الإدارة إضافة الى مواضيع تتعلق بالسياسات والتطوير وتوزيعات الأرباح تحت الحساب للمودعين.

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية عدد (12) اجتماعات خلال عام 2021 .

لجنة التدقيق :

تعد لجنة التدقيق في البنك من اللجان الرئيسية المشكّلة من قبل المجلس بما يضمن استقلاليتها، وقد تم اعتماد ميثاق اللجنة الذي ينظم عملها ، ويجب أن لا يقل عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة عن ستة اجتماعات مع أفضلية أن تكون اجتماعاتها متزامنة مع المواعيد المنتظمة لاجتماعات مجلس الإدارة و يجوز للجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي و رئيس قطاع التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي و أي موظف آخر.

الغرض من لجنة التدقيق:

هو مساعدة مجلس الإدارة (أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد و عرض التقارير المالية وتقارير التدقيق الداخلي ، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك بشكل عام.

تشكيل لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء و أغلب أعضاء لجنة التدقيق من أعضاء المجلس المستقلين وجميعهم من غير التنفيذيين وأصحاب خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية ومواضيع التدقيق .

وقد تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار من مجلس الإدارة باجتماع مجلس الإدارة رقم 12 لعام 2021م بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة وفق مايلي :

(1) سعادة السيد/ حسن عبد الله الذوادي- عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) - رئيس اللجنة
(2) السيد / د . عبد الله سالم غراب المري – عضو مجلس الإدارة - (مستقل- غير تنفيذي) - عضو اللجنة
(3) السيد / وليد أحمد السعدي – عضو مجلس إدارة (غير مستقل- غير تنفيذي) - عضو اللجنة

مسؤولية لجنة التدقيق :

لجنة التدقيق الداخلي لديها مسؤوليات متعددة أهمها :

البيانات المالية: مراجعة صياغة القوائم المالية المرحلية و السنوية الختامية للبنك ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي و الموازنة المخصصة لذلك ومراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع التدقيق الداخلي و المدقق الخارجي ... الخ .

الرقابة الداخلية : مراجعة مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم و التحوط للمخاطر الكلية و نظام الرقابة المالية و الممارسات المحاسبية و المالية للبنك. وفعالية الرقابة الداخلية في البنك بشأن اعداد البيانات المالية السنوية و المرحلية ، ويشمل ذلك أمن و رقابة تقنيات المعلومات.

التدقيق الداخلي : تولى اللجنة كافة الأمور المتعلقة بإدارة التدقيق الداخلي مثل مراجعة و اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي و مراجعة فعالية التدقيق الداخلي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة باختيار وتعيين وإنهاء خدمات رئيس قطاع التدقيق الداخلي ، وتقييم مدى كفاءة العاملين في قطاع التدقيق.

ومراجعة فعالية أعمال التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

التدقيق الخارجي: متابعة كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي كالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والأتعاب، ونتائج التدقيق للمهام التي تم تكليفه بها ومراجعة نطاق التدقيق والتأكد من استقلالية المدققين ويشمل ذلك أي خدمات أخرى يقدمها المدقق الخارجي للبنك.

التقيد بالأنظمة والقوا نين: مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين ونتائج التحقيقات والمتابعات التي تجريها الإدارة (وتشمل الإجراءات التأديبية) بشأن حالات عدم الالتزام و نتائج الفحوصات التي قد تجريها الأجهزة الاشرافية والرقابية، ونتائج ملاحظات المدققين ومراجعة عمليات تبليغ قواعد السلوك الى العاملين في البنك ، ومراقبة التقيد بها والحصول على تحديثات دورية من الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني ومسئول الالتزام للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للقوانين و الأنظمة .

الوصول الى المعلومات والسجلات: تتمتع لجنة التدقيق بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين، ولها سلطة طلب أي معلومات من الموظفين أو الأطراف الخارجية للوفاء بمسؤولياتها.

التبليغ و إصدار التقارير:-إصدار التقارير لمجلس الإدارة بصورة دورية بشأن نشاطات اللجنة و الموضوعات والتوصيات المتعلقة بها و مراجعة التقارير الأخرى التي يصدرها البنك و المتعلقة بمسؤوليات اللجنة.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنت قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام 2020 عدد (6) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

وقدمت توصيات مختلفة كالتوصية بتعين مراقب الحسابات الخارجي ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي ورفع توصيات للإدارة التنفيذية لتصحيح وتصويب أي مخالفات .

لجنة المخاطر والالتزام

الغرض من اللجنة :

مساعدة مجلس الإدارة و السلطات الإشرافية الأخرى في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية تقليل مخاطر البنك من جميع الجوانب المالية والتشغيلية والمصرفية ، والتأكد من فعالية نظام العمل المصرفي والرقابة الثنائية وحصر مخاطر البنك من كافة النواحي المالية والقانونية والتشغيلية من خلال تحقيق بيئة أمنه للبنك بشكل عام والإشراف على قطاع المخاطر والإدارات التابعة له .

و متابعة ضبط المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و الإشراف على امتثال البنك لمتطلبات الجهات الرقابية و التأكد من وجود الضوابط اللازمة و الأنظمة الآلية المساندة التي تساهم في مساندة و تعزيز الالتزام بالإضافة إلى تعزيز بيئة وثقافة الالتزام بالبنك .

تشكيل وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة عضوين منهم الرئيس من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى الرئيس التنفيذي .

(1) السيد / هشام مصطفى السحتري – رئيس اللجنة .
(2) سعادة الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – عضو اللجنة
(3) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة .

من مسؤوليات لجنة المخاطر والالتزام :

1) وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة انشطه البنك واعتمادها من مجلس الإدارة، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري .

2) وضع سياسات إدارة المخاطر في البنك تتناسب مع وضع وخصوصية البنك وحجم وتنوع انشطته وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من المجلس وبحيث تتضمن هذه السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد سقوف عليا للتعرض للمخاطر، ووجود نظام شامل لمراقبة المخاطر بشكل منتظم ، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري .

3) اعتماد سياسة وإجراءات عمل فاعلة لمراقبة الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات الرقابية وإجراءات وقائية لضمان الالتزام، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها .

4) تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك وأي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والاطلاع ومراجعة التقارير الواردة من قطاع إدارة المخاطر.

5) التحقق من وجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر وذلك وفق نظام واضح لإدارة المخاطر يعمل على تحديد وقياس وضبط والتحوط لكافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية والسبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها، والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها .

6) التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف إدارة المخاطر ومراجعة تقارير مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام ورفع التقارير والتوصيات الخاصة بالمخاطر الى مجلس الإدارة وأن مجلس الإدارة يولي اهتماماً خاصاً بنوعية ودقة واكتمالية ومصدر البيانات المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر .

7) متابعة أعمال إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب و مراجعة تقاريره الدورية الربعية وجميع ما يتعلق بأعمال الإدارة .

8) مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة الالتزام و إصدار التوجيهات المرتبطة بنتائج التقارير .

9) مراجعة الخطة السنوية الخاصة بإدارة الالتزام .

10) متابعة المنهج المبني على المخاطر و مراجعة أبرز مخاطر غسل الأموال التي يتعرض لها البنك و متابعة تطبيق الضوابط الرقابية لمنع و تقليل هذه المخاطر .

11) التأكد من وجود برنامج تدريبي شامل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يغطي كافة موظفي البنك بالإضافة إلى وجود برامج تدريبية متخصصة لتطوير موظفي إدارة الالتزام .

وقد راجعت اللجنة التقارير الربع سنوية الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل وتقارير الالتزام وتقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وقامت بمراجعة تحديثات سياسات المخاطر والالتزام وقدمت توصياتها المختلفة لإدارة البنك.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

اجتمعت لجنة المخاطر والالتزام خلال عام 2020 عدد (6) اجتماعات وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة الترشيحات والحوكمة

الغرض من اللجنة :

تقديم مساعدة مجلس الإدارة في التوصية باختيار الأعضاء المناسبين لعضوية مجلس الإدارة من المستقلين ومراجعة مؤهلات وشروط المرشحين لمجلس الإدارة والتحقق من انطباق الشروط المحددة لعضوية مجلس الإدارة أو لوظائف البنك العليا والتأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة في البنك والإدارة السليمة بما يتناسب مع تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي .

تشكيل اللجنة : يتم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء ثلاثة من الأعضاء من أعضاء مجلس الإدارة إضافة الى الرئيس التنفيذي وذلك باعتبار أن اللجنة تدرس وتراجع المرشحين للتعيين في الوظائف الإدارية العليا في البنك وقد تم تعديل تشكيل لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2021 وتعيين رئيس اللجنة وفق ما يلي :

(1)- سعادة السيد/ علي بن عبد اللطيف المسند -عضو مجلس إدارة - رئيس اللجنة

(2)- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(3)- السيد / راشد ناصر راشد سريع الكعبي – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(4) - السيد / د. عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة .

بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة :

- اختيار الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة من المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة دون حرمان أحد من الأعضاء غير المستقلين للترشح من عضوية مجلس الإدارة واختيار المسؤولين الرئيسين في الإدارة التنفيذية بالبنك وفق المؤهلات للمرشح واختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب وحسب الشروط التي تضعها اللجنة لكل وظيفة .
- وضع خطة ملائمة لإحلال واستبدال أعضاء المجلس بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي .
- مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل عام للتأكد من وجود خطة إحلال (تعاقب وظيفي) للأعضاء مجلس الإدارة وللمسؤولين الرئيسيين في البنك .

- تقييم مدى فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وفق الأسس التي تضعها اللجنة لذلك وتقييم أداء المسؤولين الرئيسين في الإدارة العليا والتنفيذية في البنك ومدى تحقيقهم للأهداف المطلوبة ورفع هذا التقييم للجنة المكافآت ومجلس الإدارة .
- الإشراف على إعداد دليل وسياسات الحوكمة في البنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة المختصة في البنك والإشراف على إصدار تقرير الحوكمة السنوية .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

وخلال اجتماعها قدمت توصيات عديدة لمجلس الإدارة منها اعتماد تقرير الحوكمة السنوي للبنك والتأكد من مدى توافقه مع لائحة حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر لأسواق المالية وتقييم لجان المجلس وأعضاء المجلس وإجراء تقييم للإدارة التنفيذية العليا في البنك .

اجتمعت لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2020 اجتماع واحد وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

لجنة المكافآت والتعويضات

الغرض من اللجنة :

التأكد من تحقيق العدالة والاستقلالية في منح المكافآت والتعويضات والحوافز في البنك من خلال سياسات وأسس سليمة وموضوعية تعتمد على ما تم تقديمه للبنك وكان له الدور الإيجابي في تحقيق نمو بإيرادات البنك باقل مخاطر ممكنة .

تشكيل اللجنة : تشكل اللجنة بقرار مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المكافآت والحوافز خلال عام 2020 وفق ما يلي :

(1)- السيد / راشد ناصر راشد سريع الكعبي – عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة

(2)- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(3) - سعادة الشيخ / خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة

(4)-– سعادة السيد/ علي بن عبد اللطيف المسند -عضو مجلس إدارة - عضو اللجنة

بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحوا فز

- الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة بعد مراجعة عمليات التقييم التي تقوم بها لجنة الترشيحات لأداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والتأكد من أن سياسات منح المكافآت والحوافز المعتمدة من قبل المجلس تتماشى مع التعليمات المنظمة وأفضل الممارسات المصرفية والدولية بهذا الشأن والتأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.

- العمل مع لجنة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بموجب نظام منح المكافآت المعتمد على تقييم المخاطر وأن المكافآت في البنك تعتمد على نظام موضوعي لقياس الأداء يرتبط بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية من أجل تقييم وقياس أداء الموظفين بمختلف المستويات .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

وخلال اجتماعها عام 2021 قدمت توصيات بالمكافآت الخاصة بالعام الذي سبقه الى مجلس الإدارة ووفق الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة .

اجتمعت لجنة المكافآت والحوا فز خلال عام 2021 اجتماع واحد وفق كشف الحضور المرفق بنهاية التقرير .

تقييم مجلس الإدارة : يتم إجراء تقييم شامل لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال مراجعة نتائج الأعمال السنوية واجتماعات اللجان وفق كشوف حضور الاجتماعات والتي توضح أن أعضاء مجلس الإدارة قد وزعوا المسؤوليات فيما بينهم وقاموا بدور فعال في إدارة البنك من خلال لجانه التي نفذت أهداف البنك .وبناء على تقييم مجلس الإدارة لنفسه تم تكليف لجنة الترشيحات والحوكمة بمراجعة تقييم إضافي لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من توزع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة وفق تشكيل لجان مجلس الإدارة الحالية .

الإدارة التنفيذية العليا بالبنك :

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام التنفيذية ومجلس الإدارة حيث تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية للبنك حسب الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة إليها من مجلس الإدارة وعلى رأسها السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي وهو الرئيس التنفيذي للبنك ويتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية من أصحاب الخبرات في الأعمال المصرفية والمالية من ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة وأغلبهم من الخبرات الوطنية المتميزة ،وقد تم وضع صلاحيات محددة لإدارة البنك حسب المستوى الإداري من خلال السلطات والصلاحيات المالية أو من خلال الصلاحيات بمنح وتعديل الائتمان للعملاء في البنك ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان الإدارية منها :

لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO تتولى اللجنة الموجودات والمطلوبات مراقبة حركة الأموال في البنك (الموجودات والمطلوبات) من خلال التقارير المالية والرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

لجنة التمويل : تتولى اللجنة دراسة الموافقات على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

لجنة المشتريات والمصروفات : تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة المناقصات والمزا يدات : تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي : تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجان التوظيف : تتولى اللجنة حسب المستوى المشكلة على أساسه مقابلة واختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية وتعتمد قرارتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية.

لجنة الاستثمار والسقوف توصي بعمليات الاستثمار الخارجية ومنح سقوف للبلدان والعملات والبنوك قبل عرضها على مجلس الإدارة .

لجنة المواقع والفروع. تقوم بدراسة وإختيار الأماكن التي ترغب بالتواجد المستقبلي فيها سواء للفروع أو الصرافات الآلية أو إغلاقها لعدم الجدوى من تواجدها .

لجنة الأمن السيبراني : والتي تتابع أحدث ما يختص بالأمن المعلوماتي لتحقيق بيئة معلومات أمنة في البنك .

الرقابة الداخلية في البنك

اعتمد البنك هيكل للرقابة الداخلية ويتمثل في مجموعة من توجيهات ومبادئ وإجراءات تحدد الصلاحيات ضمن سياسة خاصة بالرقابة الداخلية لتكون نتاج تعاون بين الجهات الرقابية للبنك وتحقيق أعلى معايير للرقابة وللتأكد من الحوكمة الداخلية وخلق بيئة عمل تكفل انسجام وتوافق في المهام والمسؤوليات الرئيسية المسندة من خلالها الى القطاعات الرقابية وتتوافق هذه السياسة مع أفضل ممارسات مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ولجنة المنظمات الداعمة (COSO)، ولجنة الإشراف المصرفي (Basel).

وفي إطار سعي البنك في تطوير البنية الرقابية في البنك تعاقد مع أفضل الشركات العالمية المتخصصة في أعمال الرقابة الداخلية فتعاقد خلال عام 2021 مع مكتب (KPMG) كي بي أم جي للاستعانة بهم لتقييم اعمال وبنية البنك الرقابية وعلى جودة التقارير المالية لأعداد تقرير شامل وأخذ عينات من جميع قطاعات وإدارات البنك .

وقد تم اعتبار إدارات الأعمال، التشغيل و الدعم بمثابة (خط الدفاع الأول) و"تملك" مسئولية مكافحة المخاطر الخاصة بها، كل منها بما يخصها من المخاطر بالقدر الموجود داخل تخصصها، مسئولياتها و الأنشطة التي تزاولها. ويتضمن ذلك تقييم الضوابط المطبقة لديها و مراقبة فاعليتها وهو المسؤول عن التأكد من توافر عناصر مكافحة المخاطر والرقابة كجزء من العمليات اليومية .

أما القطاعات الرقابية كقطاع المخاطر و الرقابة المالية ومراقبة الالتزام تعتبر خط الدفاع الثاني، والتي تعتبر المسؤولة عن مزيد من عمليات التحديد والقياس والمراقبة ورفع التقارير بالمخاطر على مستوى المؤسسة ككل وبشكل منفصل و مستقل عن مسئوليات (خط الدفاع الأول) أما خط الدفاع الثالث فهو من مسؤوليات ووظائف قطاع التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية وهو المسؤول عن القيام بأعمال التدقيق على أساس المخاطر ، وعمليات تدقيق ومراجعات عامة لطمأنه مجلس الإدارة والمساهمين بأن البنك يعمل ضمن الإطار العام للحوكمة الشاملة ، بما في ذلك الإطار العام لحوكمة المخاطر .

أن بيئة الرقابة الداخلية هي الطريقة المنهجية الأساسية للحد من المخاطر ولمعالجة الفجوات الإجرائية لأجل تحقيق أهداف بنك قطر الدولي الإسلامي بصورة فاعلة، وتالياً ابرز المكونات والمبادئ والعوامل التي يتشكل منها الإطار العام للرقابة الداخلية للبنك . وتحدد بوضوح مسؤوليات كل وحدات البنك وفقا لطبيعتها ، إلى الحد الذى تستوعب فيه كل وحدة كامل دورها و مسئولياتها داخل الإطار العام للمخاطر والرقابة.

الأدوار والمسؤوليات

مجموعة الدفاع الأولى :

لقد تم هيكلة مجموعة الدفاع الأولى / كخط الدفاع الأول لمساندة إدارة البنك ومجلس الإدارة في تحقيق ما يستهدفانه من استراتيجيات وخدمة متميزة، ولتأمين بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة. وتدار مسؤوليات هذا الخط من جانب قطاعات الأعمال والتشغيل (وهم خطوط الأعمال ، الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ، التشغيل والدعم) الذين تتسم أنشطتهم في خلق و/أو إدارة المخاطر التي بإمكانها تيسير تحقيق أهداف البنك أو الحيلولة دون تحقيقها .

للمجموعة الأولى هي المجموعة التي تتحكم و تدير المخاطر الخاصة بها (Risk Owners)، وهى المنوطة بتصميم وتنفيذ ما يضعه البنك والجهات النظامية (مصرف قطر المركزي- افضل الممارسات، خلافه) من وسائل رقابية للتعامل مع تلك المخاطر بما يشمل اجراءات الرقابة الثنائية، المستندات الإجرائية لإسناد مهام الرقابة المزدوجة ، والفصل بين المهام ، وتعارض المصالح ، و خلافه من الضوابط التي تتبعها و تنفذها خلال عملياتها اليومية ، تطوير منتجاتها ، و اختيارها و اختبارها لما تستخدمه من أنظمة وما تعتمده من خدمات و خطط.

إن مسؤوليات الأفراد بمجموعة الدفاع الأولى (تبعا لكل مسئولية او تخصص) تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب نطاق العمل المسند لكل فرد منهم وما يقوم على إدارته من مخاطر .

مجموعة الدفاع الثانية :

أقيم خط الدفاع الثاني لدعم إدارة البنك بما تقدمه تلك المجموعة من خبرات رقابية و افضل الممارسات، والقدرة على تقديم المشورة بجانب مجموعة الدفاع الأولى بما يكفل فاعلية مراقبة وإدارة المخاطر.

تمارس مهام خط الدفاع الثاني بشكل مستقل عن أنشطة مراقبة المخاطر التي يقوم بها خط الدفاع الأول، غير أنها تبقى تحت سيطرة وتوجيه الإدارة التنفيذية و/ لجان تابعة لمجلس الإدارة.

المهام الخاصة بخط الدفاع الثاني ببنك قطر الدولي الإسلامي تتولاها إدارات الالتزام / مكافحة غسل الأموال/ الحوكمة/ المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيلية، الأمن السيبراني، جودة الخدمات ، (تتبع للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والالتزام) والرقابة المالية.

مجموعة الدفاع الثالثة:

والتي تتألف من :

التدقيق الداخلي : الذي يوفر ضمانات مستقلة للتأكد من أن جهود خط الدفاع الأول والثاني تتوافق مع توقعات كلا من إدارة البنك ومجلس الإدارة بشان فاعلية وكفاية إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية. ولا يسمح بتاتا للخط الثالث بالقيام بالمهام الإدارية لضمان موضوعيته واستقلاله التنظيمي.

يشمل نطاق عمل تلك المجموعة كافة أوجه عمليات البنك وأنشطته بما يشمل نطاق عمل مجموعتي الدفاع الأولى والثانية.

امتثال الشريعة : يوفر ضمانات مستقله لهيئة الرقابة الشرعية للتأكيد ان جميع خدمات ومنتجات البنك تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلال عام 2021 لم يظهر لدى البنك إي اخفاقات أو حوادث ناتجة عن ضعف أو قصور في الرقابة الداخلية في البنك لمتانة الضوابط الرقابية على مختلف المستويات في البنك .

نظام الرقابة الداخلية - المخاطر:

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك من خلال العديد من الآليات المحددة لتقييم تلك المخاطر والتحكم بها، ومن اهم هذه الآليات التركيز على المهام والمسؤوليات المحددة مسبقاً ابتداء من مجلس الإدارة ومروراً باللجان والإدارات المختلفة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك حيث إن كل موظف في البنك مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم العناصر الهامة للبنك لضمان استمرار تحقيق النمو والربحية . وقد تم تقسيم قطاع المخاطر وفق نوع المخاطر الذي يتعرض له البنك وهي :

أنواع المخاطر :

مخاطر الائتمان : يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد او الالتزام بجداول السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لأمواله ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

على المستوى الفردي لكل عميل: حيث يتم عرض مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل (بما فيها الصكوك)على إدارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة أوضاع العميل.

على مستوى محفظة الائتمان (التمويل) : سواء كان التمويل تابع لقطاع الخدمات المصرفية للشركات (شركات كبرى، شركات صغيرة ومتوسطة، قطاع حكومي وشبه حكومي) أو تابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل العقاري (التجزئة)، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير تحليليه ربع سنوية ورفع تلك التقارير

إلى لجنة مجلس الادارة للمخاطر والالتزام لاتخاذ قرارات بشأنها، وقد تم مؤخرا اتمتة عملية اعداد تقارير تحليلية للمحفظة.

كما يتم مراقبة التركزات الائتمانية (الانكشافات الكبرى) للعملاء واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص، وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي. وقد تم مؤخرا اتمتة عملية اعداد هذه التقارير وبما يعني زيادة درجة الدقة والسرعة في اعداد البيانات.

ويتم استخدام أنظمة للتصنيف الداخلي لمخاطر عملاء الشركات و الأفراد ، وقد تم تطبيق نظام تصنيف ائتماني داخلي من شركة موديز العالمية ، حيث يتم ادخال بيانات العملاء من قِبَل إدارة التمويل المختصة ومراجعته من خلال ادارة مخاطر الائتمان. ويتم تحديث التصنيف دورياً حسب الوضع الحالي للعميل وبحد أدنى مرة واحدة سنوياً، حيث يهدف البنك إلى بناء قاعدة بيانات عن العملاء وفقاً لتصنيفاتهم الداخلية وتتراوح درجات التصنيف (من 1 الى 10)، علماً بأن البنك مازال ملتزماً بتطبيق المدخل المعياري المقرر من مصرف قطر المركزي لقياس مخاطر الائتمان .

يطبق البنك نظاما آليا لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss ووفقاً لمنهجية احتساب معتمدة ، ليتواءم بذلك مع المعيار المحاسبي المالي رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وكذلك تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الخصوص، وبما يؤهله للتواؤم مستقبلاُ مع الطرق المتقدمة في ادارة مخاطر الائتمان وفقا لمقررات لجنة بازل. هذا اضافة الى القيام باحتساب مخصصات التمويلات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشكل مستقل عن قطاعات الاعمال.

يتم متابعة العملاء الذين يظهر عليهم متأخرات بشكل ودي وقبل الانتقال الى مرحلة الإجراءات القانونية، وقد تم مؤخرا تطبيق تطبيق احد افضل الانظمة الالية دولياً لتنظيم ذلك.

يبلغ معدل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة 2.5% وهو ضمن المعدلات المعقولة .

معدل كفاية رأس المال

يقوم البنك بمراقبة معدل كفاية رأس المال والتحقق من وجود قاعدة رأس مال قوية لمواجهة المخاطر وكذلك استمرارية نمو البنك (بعد ترجيح الأصول بأوزان المخاطر) وأنها تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال مع هامش الأمان المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي ومقررات (بازل ٣) . كما يعمل القطاع المالي على تقييم كفاية راس المال بشكل ربع سنوي وعرض النتائج على لجنة (ALCO) ,وكما يتم تحديث خطة رأس المال بشكل سنوي استنادا إلى مخاطر البنك Risk Profile والاختبارات الضاغطة Stress testing وذلك ضمن سياسة تقييم كفاية راس المال الداخلي (ICAAP) التي تعد من قبل إدارة

المخاطر . تتضمن خطة رأس المال البدائل والسيناريوهات المختلفة للتعامل مع حالات انخفاض رأس المال دون الحد المطلوب وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي في ضوء معدلات النمو المتسهدفة , ويتم عرض خطة رأس المال على مجلس الادارة للأعتماد قبل ارسالها لمصرف قطر المركزي .

مخاطر السوق

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة اي مراكز مالية داخل او خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في اسعار السوق.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

السياسة الاستثمارية، حيث يقوم ممثلو دوائر الخزينة و المخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم الأمر بشكل سنوي وعرضها على اللجنة المعنية.

سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية.تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية ويتم رفع تقارير دورية من قبل مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الالتزام بالسياسات السابقة (تتم دراسة طلبات الاستثمار التي تعرض على لجنة الاستثمار لدى البنك.

يمارس القطاع دور المكتب الوسطي Middle Office والذي يتم تدعيمه وتطويره بشكل مستمر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن البنك من مقابلة التزاماته عند حلول موعد استحقاقها، ويقوم البنك بمتابعة مستويات السيولة واجراء اختبارات الإجهاد على نسب السيولة وعمل سيناريوهات متحفظة جداً لتقييم وقياس مخاطر السيولة وفقاً للوضع التشغيلي العادي أو مواجهة ظروف اقتصادية خارجية أو أزمة اقتصادية أو تأثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وذلك لمتابعة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي المقررة في هذا الشأن ، مع تقديم نتائج تلك الاختبارات بصفة دورية للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة .

المخاطر التشغيلية :

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية عملية رصد ودراسة المخاطر التشغيلية الرئيسية بالبنك من خلال مجموعة من السياسات، ادوات و انظمة التحليل وفق افضل ممارسات لجنة بازل و توجيهات مصرف

قطر المركزي بحيث يتم ابلاغ لجنة مجلس الادارة للمخاطر والالتزام بانتظام عن المخاطر الهامة، والتوصيات بشأنها .

تم استيفاء عناصر إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية لتتضمن قواعد بيانات تاريخية ، التقييمات الذاتية للمخاطر ، مؤشرات المخاطر الرئيسية، بالإضافة الى بناء خطط استمرارية الأعمال و التعافي في حالات الكوارث وعمل اختبارات دورية لها.

بالإضافة إلى ما سبق، تم تعزيز الرقابة الداخلية من خلال هيكل الرقابة الداخلية بالبنك و تطبيق نموذج تقبل المخاطر واسلوب " الدفاع ثلاثي الخطوط "في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك.

إن إدارة المخاطر التشغيلية في بنك قطر الدولي الإسلامي تعمل في إطار نماذج تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة. يتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال إدارة المخاطر التشغيلية والتي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة المخاطر والالتزام التي تتبع لمجلس الإدارة ، حيث تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارات الأعمال و التشغيل الأخرى إضافة الى الجهات الرقابية الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها.

استمرارية الأعمال :

تهدف إدارة استمرارية الاعمال الى تحديد المخاطر الرئيسية والتهديدات التي يتعرض لها البنك أو يواجهها والتأثيرات المحتملة والمترتبة على هذه التهديدات والتي من شأنها أن تعيق استمرارية الاعمال لدى البنك وقد يترتب عليها خسائر مالية ، قانونية ، او تهديدات من شأنها أن تؤثر على سمعة البنك حيث تقوم بتقديم اطار العمل الذي يوفر القدرة على الاستجابة للكوارث والازمات والتهديدات وبما يضمن مصالح البنك واصوله وعملائه وسمعته وذلك من خلال دراسة تحليل الاثر المترتب على انقطاع الاعمال وتوفير الآليات والخطط والسياسات لضمان القدرة على الاستجابة مع هذه الحالات وبالتعاون مع مراكز العمل المختلفة لوضع الاجراءات ومواقع العمل البديلة والتأكد من فاعليتها من خلال اجراء الفحوصات الدورية اللازمة بالإضافة الى اعداد خطط استمرارية الاعمال وادارة الطوارئ والكوارث والازمات وتجارب الاخلاء.

إدارة الأمن السيبرا ني :

تعتبر إدارة الأمن السيبراني (المعلوماتي) خط دفاع أساسي للقيام بحماية البنك من اي عملية اختراق الكتروني ولتحديد عملية المخاطر التكنولوجية ومعالجتها بشكل مسبق، وتقوم الإدارة بإبلاغ لجنة امن المعلومات بانتظام عن التحديات والمخاطر التكنولوجية الهامة، إلى جانب إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط الأمنية للمخاطر التكنولوجية بجميع أنواعها الداخلية والخارجية .

وتتم المتابعة اليومية من خلال هيكل إشرافي خاص بإدارة مدير إدارة الأمن السيبراني وتتبع لرئيس قطاع المخاطر، ويوجد إطار متماسك للتحكم بالمخاطر التكنولوجية. ولهذا السبب، شهد عام 2021 كما الأعوام السابقة تعزيزاً إضافياً لإطار عمل إدارة امن المعلومات (الأمن السيبراني) عبر تحسين إدارة الموارد والقدرة الوظيفية على حد سواء.

ذلك وبالإضافة بانه تم تعزيز إدارة الأمن السيبراني أيضا بتطبيق المزيد من أنظمة حماية البيانات وتحسين البنية التحتية التي تضمن المحافظة علي بيانات العملاء باستمرارية العمل وتعزيز مواقع الحفاظ على البيانات في حالات الكوارث. ومن المتوقع أن يستمر هذا التطوير الحثيث في نهج اداره امن المعلومات ضمن استراتيجية محدده خلال عام 2022 وقد تكللت بحصول البنك على شهادات عالمية في جودة إدارة الأمن السيبراني في البنك وتجديدها سنوياً .

قطاع التدقيق الداخلي

يعتبر قطاع التدقيق الداخلي – خط الدفاع الثالث ومن أهم القطاعات الرقابية في البنك وتقوم لجنة التدقيق الداخلي التي تتبع لمجلس الإدارة مباشرة بتعيين رئيس قطاع التدقيق - بعد موافقة مصرف قطر المركزي – وتختص لجنة التدقيق وحدها بتعيين موظفي التدقيق الداخلي وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وترقياتهم أو إنهاء خدماتهم ، وكل ما يتعلق بهؤلاء الموظفين من أمور إدارية أو مالية وفقا لسياسات الموارد البشرية المعتمدة من مجلس الإدارة بما يحقق الاستقلالية التامة لإدارة التدقيق الداخلي ، والمدققين الداخليين من المتخصصين في مسائل التدقيق ويتمتعون بمؤهلات مهنية وشخصية رفيعة بما يسهم في تحسين مستوى أداء البنك.

ويشكل التدقيق الداخلي أداة من أدوات مجلس الإدارة التي يتابع عمليات الرقابة الداخلية ، و يرفع التدقيق تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتقوم لجنة التدقيق بالطلب من التدقيق الداخلي بأداء بعض الواجبات وابلاغهم مباشرة بالنتائج ، وتزويدها بتقارير عن اتصال التدقيق الداخلي بالإدارات الأخرى بالبنك تمكنهم من اتخاذ القرار السليم بشأن هذا التقرير .

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

يتمتع البنك بنظام رقابة داخلي متكامل و سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق ، جنبه الكثير من المخاطر المحتملة ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود فجوات رقابية أو وجدت فرص وذلك لما يتمتع به البنك سواء من حيث السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل ويعمل البنك على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمته أو متابعة البنك لأحدث التقنيات والمستجدات المصرفية والمالية والخدمات الالكترونية والذي يسعى من خلال الى تنفيذ معظم العمليات في البنك بشكل آلي من خلال العديد من

الأنظمة الإلكترونية مما يحد من الأخطاء ويقلل فرص الاحتيال وأيضا لدى البنك قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر المختلفة ومما يعطي الفاعلية لعملية التدقيق التداخلي:

- وجود لجنة تدقيق فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهم ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة.
- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية تحت إشراف القطاع المالي وبمساندة القطاعات الرقابية في البنك كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مصرف قطر المركزي.
- إيلاء إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية ، وعلى الأخص اذا كانت هناك حالات إخفاق بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها من خلال إدارة البنك .

الالتزام ومكافحة الجرا ئم المالية

ثقافة الالتزام :

انطلاقاً من حرص الدولي الإسلامي على حماية العملاء والمساهمين والحفاظ على سمعة البنك، يتبنى البنك سياسات التزام صارمة تنص بمجملها على عدم مخالفة أي من تعليمات الجهات الرقابية، والالتزام والعمل ضمن أفضل الممارسات المحلية والعالمية وضمن مظلة التشريعات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية. هذا ويعمل البنك بدأب على ترسيخ وتعزيز ثقافة الالتزام في البنك وتطبيقها من خلال كافة العاملين والمنتسبين للبنك، وعكسها في كافة التعاملات مع العملاء. كما تقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وبشكل مستمر بالتنسيق والتواصل مع كافة إدارات البنك وموظفيه على جميع المستويات للحفاظ على وتحسين بيئة الالتزام بالبنك، بالإضافة إلى التركيز على المبادئ التالية:

- تبني منهج الالتزام والقدوة تبدأ من القمة والذي تم بدعم من مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية وقياداته.
- توفير سياسات وإجراءات عمل محدثة وشاملة تغطي نشاطات البنك المختلفة بشكل يعزز بيئة الرقابة بالبنك.
- تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات لجميع موظفي البك عبر تحديد خطوط الدفاع الثلاثة وبما يتماشى مع المعايير العالمية.

- توفير وتطوير وتأهيل كادر وظيفي متميز يتمتع بالخبرات والمؤهلات المطلوبة لإداء مهامهم بكفاءة.
- تطوير برنامج تدريبي خاص يتسم بالمرونة وذلك لتوعية ولتدريب موظفي البنك ولضمان اطلاعهم على كافة المستجدات في مجال الالتزام ومكافحة الجرائم المالية. حيث يشمل البرنامج التدريبي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك. كما يقدم الدولي الإسلامي لموظفي الالتزام ومكافحة الجرائم المالية دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع أفضل الجهات المعتمدة عالمياً والمختصة توفير تدريب وتقديم شهادات معتمدة في مجال الالتزام ومكافحة الجرائم المالية.
- الالتزام بتطبيق ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك والتأكد من الالتزام التام بكافة عناصر وبنود ومتطلبات الميثاق.

كما يعزز من ذلك وجود قنوات اتصال مفتوحة بين إدارة الالتزام وكلاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالبنك. حيث ترتبط إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية مباشرة مع لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس إدارة البنك. الأمر الذي يعزز الاستقلالية والصلاحيات اللازمة لأداء مهامها مما يعزز ترسيخ والحفاظ على بيئة وثقافة الالتزام بشكل عام.

وتشمل إدارة الجرا ئم المالي مايلي :

(1)- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

يولي الدولي الإسلامي الأهمية القصوى للعمل على تطوير وتحسين البيئة الرقابية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية لما تتسم به من مخاطر عالية على المستوي الوطني والقطاعي. ومن هذا المنطلق، قام البنك بتطوير أطر رقابية قوية لمكافحة وكشف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. حيث تم تطوير المنهج القائم على المخاطر الخاص بالدولي الإسلامي، وتحديد أبرز المخاطر التي يتعرض لها البنك وبما يتماشى مع التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر، والعمل على وضع الضوابط والخطط للحد من تلك المخاطر أو تقليلها بما يتناسب والحدود المقبولة منها. كما يقوم البنك بشكل مستمر بتطوير وتحديث البرامج المستخدمة والأنظمة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات العالمية والتوجيهات المحلية والعالمية الصادرة بالخصوص، وتعديلها بصورة تساعد في اكتشاف أي تحديثات أو آليات جديدة يتم اتباعها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الأنشطة غير المشروعة. كما يتم وبشكل متواصل العمل على تدريب وتوعية الموظفين وإيجاد قنوات اتصال دائمة تتيح وتسهل عمليات الإبلاغ عن أي اشتباه بأنشطة غير مشروعة مباشرة لمسؤول الإبلاغ أو من ينوب عنه.

كما تم تشكيل فريق متخصص بالإدارة لعمليات البحث والمتابعة والمراقبة والتحقق من العمليات. حيث يقوم ذلك الفريق بالإبلاغ عن أي حالات اشتباه للجهات المعنية واستحداث وتطوير العديد من السياسات والإجراءات والضوابط لإدارة تلك المخاطر بشكل رشيد وبما يتماشى مع سياسات البنك العامة.

وتقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية برفع تقارير دورية مرتبطة بأبرز أعمال وأنشطة الإدارة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك، وعقد اجتماعات دورية بما يساهم بشكل فعال في فهم وإدراك وإدارة مخاطر الجرائم المالية التي يتعرض لها البنك.

(1)- تطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر

يتبنى الدولي الإسلامي أطر رقابية صارمة خاصة بتطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر. حيث دأب البنك على تطوير وتحديث البيئة الرقابية لتلك الأطر بشكل مستمر. ومن هذا المنطلق، فإن الأنظمة والأدوات المستخدمة في البنك الخاصة بتطبيق العقوبات المحلية والدولية وقرارات التجميد والحظر على مستوي يتوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات العالمية. حيث تخضع تلك البرامج إلى تحديثات مستمرة لضمان تضمنها كافة التحديثات الواردة على قوائم العقوبات سواء الدولية أو المحلية. كما يولي البنك أهمية قصوي لتنفيذ العقوبات وقرارات التجميد.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع عمليات البنك تخضع لفحص العقوبات بشكل يضمن خلوها من أي أطراف مدرجة في قوائم العقوبات المشار إليها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية بتطبيق أسس لمراقبة الجودة بشكل مستمر وذلك لضمان مستوي جودة عالي لفحص العمليات المنفذة.

كما يحرص البنك على تقديم دورات تدريبية دورية متخصصة للتوعية بالعقوبات ومخاطر عدم الالتزام بها.

(3)-متطلبات مبدأ أعرف عميلك والعناية الواجبة

يقوم الدولي الإسلامي بتطبيق كافة متطلبات التعرف على العميل الواردة في تعليمات مكافحة غسل الأموال الصادرة عن مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية بالخصوص. ويرفض البنك التعامل وبشكل قاطع مع أي عملاء سواء كأفراد طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو كيانات قانونية دون التأكد والتعرف على العملاء وتطبيق كافة متطلبات العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة. والعمل على تصنيف العملاء وفقا للآلية المعتمدة في تقييم مخاطر العملاء. كما يقوم الدولي الإسلامي بالتعرف على المستفيد الحقيقي من الحساب وذلك في إطار سياسات وإجراءات وأنظمة خاصة ومنهجية يتم تحديثها وتطويرها لضمان التأكد من هوية العملاء أصحاب الحسابات أو المستفيدين منها.

كما يقوم الدولي الإسلامي وبشكل دوري بتحديث بيانات العملاء للتأكد من دقة وصحة المعلومات المتوافرة وتعديلها في حال وجود أي تغييرات تطرأ عليها، وذلك من خلال عملية التحديث الدورية وذلك وفقا لطبيعة وتصنيف الحساب.

(4)-مكافحة عمليات الاحتيال الإلكترونية على العملاء

قام الدولي الإسلامي بتطبيق أحد أهم الأنظمة العالمية التي يتم استخدامها في عمليات المراقبة والمتابعة والكشف عن عمليات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء. كما تم إنشاء فريق متخصص للاستجابة إلى أي

حالات إبلاغ عن معاملات مشبوهة أو معاملات غير صحيحة مع تواجد هذا الفريق على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وتوفير خط اتصال ساخن للعملاء لحالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما يقوم الفريق بالعمل على التحقق من كافة العمليات المنفذة والاتصال مع العملاء في الحالات التي تحتاج تأكيد من العميل. حيث أثبت الدولي الإسلامي من خلال تنفيذ البرامج الرقابية والمتابعة والتحقيق كفاءة البنك والفريق في ضبط وتقليل حالات الاحتيال الإلكتروني التي تقع على العملاء. كما يتم وبشكل دوري مراجعة وتحديث الضوابط التي تساهم في ضبط هذه المخاطر وتساعد في حماية العملاء من التعرض لعمليات الاحتيال. كما يقوم البنك وبشكل دوري بإرسال رسائل توعوية للعملاء لتحذيرهم من مشاركة بياناتهم وبيانات حساباتهم مع جهات غير معلومة والتأكيد على عدم مشاركة رموز الدخول أو بيانات القنوات الإلكترونية.

الرقابة الخارجية :

تتولى لجنة التدقيق بالنظر في عروض مناقصات مراقبي الحسابات والمعتمدين من مصرف قطر المركزي والمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية وترفع توصية الى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع هذه التوصية الى الجمعية العامة للمساهمين ، لتعيينه كمدقق خارجي عن البنك .

ويتم التعيين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة حسب سياسة مراقب الحسابات الخارجي في البنك واعتاد البنك على اختيار إحدى المكاتب العالمية والتي تعمل في الدوحة والمعتمدة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبجدول المحاسبين المعتمدين من وزارة التجارة والصناعة .

وقد تم تكليف مكتب برايس وتر هاوس كوبر للسنة الرابعة على التوالي كمراقب حسابات خارجي للسنة المالية 2021 و حيث يشمل العقد معه استيفاء متطلبات مصرف قطر المركزي بما فيها تدقيق البيانات المالية السنوية والمرحلية , وكذلك مراجعة (التسهيلات الائتمانية والمخصصات , كفاية رأس المال, نسبة السيولة , نسبة صافي التمويل المستقر ,تقرير الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال, تقرير الاستثمارات المالية والعقارية والشركات الزميلة) وذلك بشكل ربع سنوي وما تضمنه تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص لائحة حوكمة الشركات المدرجة .

مهام ومسؤوليات مرا قب الحسابات

يقدم مراقب الحسابات تقارير عن كل ما يتعرض له البنك ، من خلال التقارير الدورية والمراجعة لكل البيانات المالية ويتم عرض أي مخالفات فور علمه بها لمجلس الإدارة ووفق النظام الأساسي لمراقب الحسابات حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقا لأحكام القانون بالتنسيق مع الجهات الرقابية .

ويرفع مراقب الحسابات تقريرا سنوياً للجمعية العامة العادية يقوم بتلاوته أثناء انعقاد الجمعية العامة السنوية ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ومراقب الحسابات في البنك وفق القوانين والأنظمة مسؤول عن صحة البيانات الواردة في التقرير الصادر عنه ومن مهام مراقب الحسابات حسب النظام الأساسي للبنك :

- تدقيق حسابات البنك وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية وفحص ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر والتأكد من تطبيق القانون والنظام الأساسي للبنك .
- فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أموالها .
- التحقق من موجودات البنك وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على البنك وصحتها .
- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن البنك .
- أي واجبات أخرى يتعين على مراقب الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات وقانون تأسيس مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .

ويجب أن يتضمن تقرير مرا قب الحسابات عدد من النقاط منها :

- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- أن البنك يمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات البنك تعتبر كافية في رأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .
- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود البنك وسجلاتها .
- أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .
- بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للبنك التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال البنك ووضعه المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه .

الافصاح والشفافية

لدى البنك إجراءات خاصة بالإفصاح سواء الدورية بما يخص البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية وتضمن النظام الأساسي للبنك متطلبات خاصة بالفصاح وبيانات يتم توفيرها للمساهمين. وقد تم اعتماد سياسة وقواعد خاصة للافصاح ومجلس إدارة البنك ملتزم بقواعد وشروط الافصاح والادراج وفق ما تنص عليه الفقرة رقم ٩ من المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي .

وتقرير الحوكمة السنوي يتضمن افصاح كامل للسادة المساهمين لجميع البيانات المطلوبة والتي قد يتساءل عنها المساهم بما يخص تطبيق الحوكمة والإدارة السليمة في البنك والتي كانت بنداً رئيسيا يعرض على السادة المساهمين خلال السنوات السابقة .

ومن هذه الإفصاحات والموضحة في هذا التقرير عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المسيطرين، والبيانات الخاصة بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة .

ولدى البنك من ضمن سياساته سياسة خاصة بشأن التعامل مع الشائعات نفيا أو اثباتا وفق متطلبات الفقرة رقم ٢ من المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة ممثل البنك في أي إفصاح الى المساهمين او المستثمرين أو غيرهم عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي المتحدث الرسمي باسم البنك بغية الافصاح بشكل مستمر عن اي بيانات أو معلومات تتطلب الإفصاح الى المساهمين والمستثمرين .

تتضمن قيام البنك بتحديد سياسته بشأن التعامل مع الشائعات نفيا أو اثباتا وفق متطلبات الفقرة رقم ٢ من المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات

تضارب المصالح

باستثناء عمليات **التمويل الاعتيادية** والتي تتم حسب تعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي ، والتي تعتبر جميعها من مصلحة البنك وفق أسس وسياسات البنك وبما يحقق مصالحه ، والتي يتم أخذ الموافقات عليها أثناء غياب العضو صاحب عملية التمويل (لا يجوز للعضو حضور المناقشة أو التصويت على العملية) ، لا يوجد لدى البنك أي تعاملات أو صفقات جوهرية خلال عام 2021 أبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة" له مصلحة فيها قد تتعارض مع مصلحة البنك. ويتم إجراء تحديث لسياسة التعاملات مع أطراف ذي علاقة ومن في حكمهم والحد من تضارب المصالح بشكل مستمر لتتناسب مع أحدث تعليمات الحوكمة والإدارة السليمة **ومرفق في نهاية التقرير إفصاح عن تعاملات أطراف ذات العلاقة والتي تتضمن فقط عمليات تمويل حسب تعليمات مصرف قطر المركزي .**

الإفصاح عن عمليات التداول

يقوم البنك بالإفصاح عن عمليات التداول للسادة أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين والتي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها الماليّة الأخرى من خلال شركة قطر لإيداع المركزي للأوراق المالية من خلال إعلامهم بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمطلعين لاتخاذ إجراءاتهم من خلال وقف التداول خلال فترات الحظر على التداول خلال الفترات المحدد من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر .

حقوق أصحاب المصالح

مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :

ساوى البنك بين المساهمين في الحقوق المترتبة على ملكية السهم وذلك حسب القوانين المعمول وبها وحسب النظام الأساسي للبنك المحدث حيث لا يوجد أي تميز لمساهم عن غيره من المساهمين بما فيها التصويت على قرارات الجمعية أو في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة حيث يتم منح صوت واحد للسهم الواحد ، ونص النظام الأساسي على حق التصرف في الأسهم بانتقال ملكية الأسهم (المادة 12 من النظام الأساسي) متاح لجميع المساهمين حسب قواعد وإجراءات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر دون أي قيود وأن حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم لأخر مالك للسهم (المادة 20 من النظام الأساسي)، إضافة الى أن حق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها حق أساسي لكل مساهم (المادة 42 من النظام الأساسي) .

ونص النظام الأساسي على معلومات يجب على مجلس الإدارة توفيرها للسادة المساهمين الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح البنك وعلى الأخص المادة 37 من خلال إتاحتها للمساهمين قبل أسبوع من اجتماع الجمعية العامة للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم إضافة الى نشر البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية في الصحف المحلية وعلى موقع البنك وفي موقع بورصة قطر.

وينص النظام الأساسي في المادة 77 أنه من حق المساهم في الحصول على المعلومات حيث لكل مساهم الحق في الحصول على المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك ويلتزم البنك بتوفير المعلومات الضرورية لممارسة هذه الحقوق وعلى أن تتضمن هذه المعلومات والتي يجب إتاحتها على الموقع الالكتروني للبنك وتحديثها والتي تهم المساهمين مايلي:

- التقارير المالية المدققة للسنوات السابقة إضافة الى الفترات السابقة للسنة والمعلن عنها .
- تقارير الحوكمة للسنوات المالية السابقة .
- السجل التجاري المحدث للبنك .
- بيانات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وإدارة البنك العليا ووظائفهم.
- ميثاق مجلس الإدارة .
- النظام الأساسي المحدث للبنك .
- البيانات المطلوب نشرها بناء على تعليمات الجهات الرقابة والإشرافية .

ولكل مساهم الحق في طلب هذه البيانات والمعلومات لممارسة حقوقه بما لا يضر بمصالح البنك من إدارة شؤون المساهمين في البنك في حال عدم تمكنه من الوصول إليها .

سجل المساهمين :

يحتفظ البنك بنسخة محدثة من سجل المساهمين من خلال الحصول عليها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، إضافة الى الحصول على نسخ حديثة عند الحاجة أو عند اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويتضمن النظام الأساسي للبنك (المادة 10) السماح للمساهمين الاطلاع مجاناً على سجل المساهمين وطلب أي تصحيح في البيانات من خلال الجهة المودعة اذا تبين ذلك في حال عدم وجود اي تعليمات قوانين الهيئات الرقابية على ذلك .

ويقوم البنك بمراجعة و تحديث المعلومات الواردة من جهة الإيداع ، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين على الموقع الالكتروني للبنك بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأمثل .

حقوق المساهمين في الجمعيات العامة :

يولي الدولي الإسلامي أهمية خاصة للمساهمين بغية حثهم على المشاركة في الجمعيات العامة للاستماع الى آرائهم وتوصياتهم وقد تضمن النظام الأساسي للبنك تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة ومن هذه الحقوق :

(1) حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال البنك ، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، حسب نص المادة 39 من النظام الأساسي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب .

(2) التزام مجلس الإدارة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية متى طلب مساهمين يمثلون (25%) من رأس مال البنك ممارسة حقهم بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية .

(3) حق المساهم أو المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس المال أو أكثر طلب إضافة أي بند أو مسائل معينة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وعلى مجلس الإدارة إدراجها أو كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المواضيع .

(4) حق كل مساهم حسب المادة (42) حضور اجتماعات الجمعية العامة، أو توكيل من يشاء عدا أعضاء مجلس الإدارة وللمساهم مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وللمساهم توجيه مناقشة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة البنك للضرر وللمساهم الاحتكام الى الجمعية العامة حسب المادة (46) من النظام الأساسي .

وقد حدد النظام الأساسي حد أدنى لطرق وأساليب الدعوة لضمان علم المساهم بانعقاد الجمعية وبجدول الأعمال .

(5) حق المساهم في توكيل مساهم أخر بموجب توكيل خاص كتابةً مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، ووفق المادة (42) يجب أن ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك. ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً .

(6) حق المساهم في التصويت على قرارات الجمعية العامة، أو الاعتراض أو المخالفة على القرارات وقد أوجبت المادة (48) بتسجيل اصوات المساهمين التي خالفت القرار .

(7) حق كل مساهم حسب المادة 46 بالاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك وله إثبات ذلك في محضر الاجتماع ، مع الاحتفاظ بحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

وجاري إجراء التعديلات على النظام الأساسي حسب قانون رقم 8 لعام 2021 ومن هذه التعديلات السماح للمساهمين الذين يملكون نسبة 5% على الأقل من رأس المال بإدراج مسائل مُعينة في جدول أعمال الجمعية العامة للمساهمين ... الخ .

موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :

يتم تحديد مكان وزمان اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بناء على موافقة الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة ، وتم التعارف على عقد الاجتماع السنوي للبنك بمدينة الدوحة وهو مركز البنك الرئيس وبمواعيد مسائية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المساهمين لحضور الجمعيات العامة ويتم الدعوة الاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال مع كافة البيانات والتوضيحات والتقارير اللازمة لانعقاد الاجتماع والمنصوص عليها وذلك من خلال النشر في الصحف المحلية على موقع البنك الإلكتروني بعد إعلام هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر التي تقوم هي أيضاً بنشر هذه البيانات على موقع البورصة ويتم توزيعها أثناء وقبل اجتماع الجمعية في المكان المحدد توزيع .

ويتاح للمساهم لاحقاً سواء عن طريق موقع البنك مباشرة أو عن الإعلان في الصحف العامة بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، ويقوم البنك بالإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع للجمعيات العامة لدى كل من الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية .

تم عقد الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين خلال عام 2021م عن السنة المالية 2020م بتاريخ 2021/03/17م في الاجتماع الأول بنصاب حضور وصل 53.4 % .

والتصويت في البنك هو حق المساهم يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً ولا يوجد في النظام الأساسي أو في القوانين ما يسمح بالتنازل عنه أو إلغاؤه ولا يوجد أيضا أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت، ويتم اتاحة هذا الحق للمساهم لممارسة حقه في التصويت وتيسير إجراءاته .

حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي منهم ثلاثة أعضاء من المستقلين (الثلث) وستة أعضاء من المساهمين وذلك بالاقتراع السري وفق قواعد التصويت التراكمي المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية وذلك بعد إتباع إجراءات محددة لذلك بما فيها استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين والاعلان عن المرشحين في الجمعية العامة للمساهمين وعرض اي توضيح مطلوب للمساهمين عن المرشحين .

وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2021 لم يتم إجراء انتخابات حيث تم انتخاب الأعضاء خلال عام 2020 لفترة ثلاث سنوات باجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين بتاريخ 2020/3/9 والجمعية العامة العادية بتاريخ 2020/6/2 .

توزيع الأرباح على المساهمين :

ذكرت المادة (66) من النظام الأساسي للبنك أنه يجب توزيع نسبة لا تقل عن 5% كحد أدنى من الأرباح الصافية على المساهمين -ولدى البنك سياسة خاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين علماً أن البنك قد وزع أرباح على المساهمين تعادل 32.5% من رأس المال كعائد على السهم والتي تقارب 50 % من صافي الأرباح السنوية لعام 2020 م .

وتنص المادة 20 من النظام الأساسي أيضا أن الأحقية في الحصول على الأرباح لأخر مالك للسهم في سجلات البنك .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح وفق النظام الأساسي للبنك حسب الضوابط التي تحددها هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ، أي للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة للمساهمين .

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية)

إن إجراءات البنك ولوائحه الداخلية تؤمن بتحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية

وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت بحيث أعطى لكل سهم صوت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، والزام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن هيكل رأس المال وعن المالكين الكبار بما يزيد عن 5% سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما هو مرفق .

ويتضمن النظام الأساسي للبنك في المادة 78 على قواعد لحماية الأقلية بالصفقات الكبرى وفق مايلي:
حقوق المساهمين بشكل عام وحقوق الأقلية بشكل خاص محمية بموجب النظام الأساسي ولا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها تعديل هيكل رأس المال كحل البنك أو تصفيتها أو تحولها الى نوع أخر أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها أو بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر من قبل الأغلبية إلا من خلال الإجراءات التالية:

- أن يتم أتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة تعقد بصفة غير عادية يحضر فيها نسبة لاتقل عن 75% من المساهمين وبموافقة نسبة لاتقل عن أغلبية رأس مال على القرار المطلوب الموافقة عليه.
- أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه .
- استيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبيرة وإتباع التعليمات الخاصة بذلك والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والسوق المالي لمدرجة فيه أسهم البنك بما يحمي حقوق الأقلية.

المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم إجراءات ولوائح ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسؤولة عن تمكين أصحاب المصالح وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة من خلال أمين سر البنك للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها ولدى البنك سياسة خاصة بحقوق أصحاب المصالح وحمايتها .

ولدى البنك سياسات وضعت آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالبنك والإدارة التنفيذية العليا بها، الى جانب الآلية المعتمدة في البنك لتلقي وفحص شكاوي أصحاب المصالح من العملاء والمساهمين لتقديم مقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح البنك وأمواله وذلك بشكل سري ومضمون بإجراءات خاصة بذلك .

الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع – المسؤولية الاجتماعية

التزام بالمسؤولية الاجتماعيةانطلاقا من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضة دولة قطر فإن الدولي الإسلامي يضع مسؤوليته الاجتماعية كأولوية أساسية ويراعي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة فضلاً عن الجانب الاقتصادي قيمة مضافة للمجتمع القطري ولذلك فإن البنك خلال عام 2021 حرص بشكل خاص على مايلي :

1- المساهمة بنسبة 2.5 % من أرباحه في صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية ، وهو بذلك أحد الداعمين الأساسيين للنهوض بالمجتمع ،وتشجيع مختلف المبادرات التي تصب في خدمة الجهود الرامية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وقد قام البنك خلال العام 2021 بتحويل المبلغ المستحق عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 م لحساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية مبلغ 23,433 ألف ريال قطري (ثلاثة وعشرون مليون واربعمائة وثلاثه وثلاثون ألف ريال قطري) ولا توجد أية أرصدة غير مسددة عن سنوات سابقة(أرصدة دائنة) ، أما المبلغ المستحق عن عام 2021 هو 25,083 ألف ريال (خمسة وعشرون مليون وثلاثة وثمانون ألف ريال) سيتم سدادها لاحقا لإجتماع الجمعية العادية للمساهمين وأعتماد البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في 2021/12/31م.

2- يقدم الدولي الدعم والمساندة لمدرستي قطر للعلوم المصرفية و إدارة الأعمال الثانوية للبنين والبنات ، حيث تمثل هذه المدرسة الشراكة بين القطاعين المالي والتعليمي عبر التعاون الوثيق بين مصرف قطر المركزي ووزارة التعليم والتعليم العالي بما يواكب طموحات الدولة ورؤيتها الاستراتيجية وهي أحد الأدوات الهامة في تطوير الكفاءات الوطنية وتمكين المواطنين في مختلف وظائف القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً حيوياً في نمو الاقتصاد الوطني .

3- يقدم الدولي الإسلامي دعماً نوعياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تعاونه مع بنك قطر للتنمية كما أنه قدم خلال عام 2021 الرعاية لمؤتمر قطر لريادة الأعمال "روَّاد قطر 2021".

4- المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشبان القطريين والشابات القطريات وذلك عبر تدريبهم في مختلف فروع البنك بالاختصاصات المصرفية والإدارية خلال العطلة الصيفية.

5- دعم الجهود الآيلة إلى ترسيخ المفاهيم المؤسساتية للعمل وتطوير مفاهيم الإبداع في مختلف المجالات وذلك عبر المشاركة في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تحض على ذلك .

6- دعم الجامعات والمدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية وذلك عبر مشاركة البنك في عدد من الفعاليات التي تقوم بها بغية دعمها وتوفير موارد مناسبة لإقامة نشاطات تغني العملية التربوية وتسهم في وتسهم في تطورها وفي إطار دوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.

7- دعم الرياضة حيث يقوم البنك برعاية فعاليات مختلفة كالبطولات الرياضية أو أندية وفرق رياضية وذلك بهدف المشاركة في تطوير الرياضة التي تشكل جانبا مهما من جوانب التطوير المجتمعي.

8- دعم عملية التقطير حيث ينخرط الدولي الإسلامي في دعم الكوادر القطرية وتعيينها في الكادر الوظيفي للبنك ومدها بكل أسباب الخبرة والتطور والارتقاء في مختلف المناصب القيادية وذلك انطلاقا من المسؤولية الوطنية والاجتماعية التي نحرص على نقوم بها تجاه شعبنا وبلدنا.

9- المشاركة في الجهد النوعي الذي يضفي مزيداً من الحيوية على صورة قطر وابداعاتها باعتبارها مركز استقطاب يقام فيه الكثير من الفعاليات والمؤتمرات والنشاطات ويحرص الدولي الإسلامي على المشاركة بفعالية ورعاية الكثير من هذه المؤتمرات.

10- يسهم الدولي الإسلامي في دعم الانشطة الخيرية والدينية بما يعمق التعاطف والتعاضد ويسهم في الحفاظ على تقاليد مجتمعنا وتعاليم ديننا الحنيف.

11- يساهم الدولي الإسلامي في الحفاظ على البيئة عبر العديد من المبادرات منها الدعوة للحفاظ على البيئة الخضراء من خلال تشجيع العملاء على التقليل من الأوراق في معاملاتهم البنكية واستخدام القنوات الرقمية كما أن البنك منح مكافأة إضافية في حملة التمويل الخاصة باليوم الوطني لعام 2021 للعملاء الذين ينجزون تمويلاتهم عبر القنوات الرقمية، وقدم الدولي الإسلامي رعاية لمؤتمر منظمة مخططي المدن والأقاليم الـ57 الذي عقد في الدوحة بنهاية العام 2021 وكان مناسبة هامة في جانب منه لإلقاء الضوء على مبادرات دولة قطر في مجال التخطيط العمراني الصديق للبيئة.

12- يعتبر الدولي الإسلامي قيم العمل الصحيحة المتفاعلة مع حاجة مجتمعنا وقيمه هو إثراء لاقتصادنا الوطني وخدمة لمجتمعنا ومساهمة في نهضة بلادنا.

المخالفات

لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام 2021 وقعت عليه لعدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة .

العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك :

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على البنك خلال العام المالي 2021م ومعظم ما فُرض على البنك في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها في حينها وهي مخالفات **غير جوهرية** نتيجة الأعمال اليومية والاعتيادية من خلال الأعمال التشغيلية للبنك والتي تمت معالجتها من إدارة البنك والتي ليس لها أي أثر فعلي على أعمال البنك .

التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش "Fitch " خلال ديسمبر 2020 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة .

كما قامت شركة موديز بتأكيد تصنيف الائتماني "Moody's rating" خلال عام 2021 بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A2) مع نظرة مستقبلية مستقرة بشهر مايو 2021 .

كما قامت شركة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني "Capital Intelligence rating" خلال في مارس عام 2021 بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع رفع النظرة مستقبلية مستقرة.

الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية

في إطار سعي الدولي الإسلامي الإفصاح والشفافية لمساهميه بشكل مستمر أفصح البنك عن الدعاوى والأحكام التي كان طرف فيها خلال عام 2021 ولم يكن هناك أي دعاوى أخرى على البنك خلال عام 2021 ، وبخلاف ما تم ذكره والنزاعات والخلافات القضائية القديمة والتي البنك طرف فيها بموجب عمله التشغيلي اليومي كالمتطلبات الدورية للعملاء المتخلفين عن السداد لا يوجد نزاعات قضائية جوهرية على البنك.

الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة."

باستثناء التعاملات العادية في عمليات التمويل ضمن حدود وتعليمات مصرف قطر المركزي لا يوجد تعاملات وصفقات جوهرية بين البنك وأطراف ذات علاقة خلال عام 2021 (تفاصيل صفحة53) .

الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي شركة قطرية مساهمة عامة تعمل تحت مظلة وإشراف مصرف قطر المركزي وتخضع للقوانين والأحكام التي تنظم عمل البنوك في دولة قطر وخاصة قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم (11) لعام 2015 ولائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

مجال عمل البنك تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي.

رقم السجل التجاري 13023 .

رقم الترخيص لمصرف قطر المركزي ر. م/1991/14

رأس المال المصرح به 1.513.687.490ر.ق .

رأس المال المدفوع 1.513.687.490ر.ق .

عدد الأسهم 1.513.687.490 سهم (بقيمة اسمية 1 ريال للسهم) .

معلومات عامة

-سنة التأسيس : 1990 م

-عدد الموظفين : 452

عدد الفروع : الفرع الرئيسي - شارع حمد الكبير (أ) + 15 فرع

-رئيس مجلس الإدارة : الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

-الرئيس التنفيذي: عبد الباسط أحمد الشيبي

-الموقع الإلكتروني: http://www.qiib.com.qa

-العنوان: الدوحة - قطر

-صندوق بريد 664

ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثلاً عن شركة دانة الصفاة للاستثمار

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ أول تعيين شخصي في مجلس الإدارة : 1996/4/24م .

تاريخ بدء العضوية الحالية للشركة : 9 / 3 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا للمصانع - الولايات المتحدة الامريكية.

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

- مجموعة إزدان القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة
- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي

ممثل شركة فسيل للأعمال والعقارات

نائب رئيس مجلس إدارة –

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة للشركة : 9 / 3 / 2020 م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية لممثل الشركة : 2 / 6 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس في القانون .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين شركة - مساهمة قطرية عامة.
- شركة إنماء القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة
- بنك عودة لبنان .

سعادة الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني

شركة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عضو مجلس الإدارة المنتدب

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

عضوية مجلس الإدارة الحالية :

- شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين - شركة مساهمة قطرية عامة
- مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

سعادة الشيخ/ خليفة بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

ممثل شركة التقى للعقارات والمقاولات

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعين للشركة في مجلس الإدارة : 9/03/ 2020م.

تاريخ بدء العضوية الحالية للممثل : 13/ 7 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال

العضوية في مجالس الإدارة الحالية :

مجموعة إزدان القابضة - شركة مساهمة قطرية عامة

مجموعة الرعاية الطبية - شركة مساهمة قطرية عامة

سعادة السيد / م. علي بن عبد اللطيف المسند

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2020/6/2 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 2 / 6 / 2020 م .

المؤهلات العلمية والخبرات والعملية :

- بكالوريس هندسة مدنية - أمريكا
- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال – (EMBA) فرنسا

العضويات الحالية :

- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر .
- عضو مجلس شورى سابق .

سعادة السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2014/3/11 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

-بكالوريوس في القانون من جامعة شيفيلد في بريطانيا .

العضويات الحالية :

- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار .

شركة القارة للتجارة

يمثلها السيد/ هشام مصطفى محمد السحتري

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2008/3/20 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3/ 2020 م .

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس هندسة معمارية – جامعة الأزهر

الوظيفة الحالية :

الرئيس التنفيذي : من العام 2012 وحتى الان، الرئيس التنفيذي مجموعة صك القابضة .

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- عضو مجلس إدارة شركة ودام .

شركة مجموعة الرعاية الطبية

يمثلها السيد / وليد أحمد ابراهيم السعدي

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 3 / 4 / 2017 م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : 9 / 3 / 2020 م

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس محاسبة ومالية

العضوية الحالية في مجالس الإدارات:

- شركة مجموعة الرعاية الطبية .
- شركة مجموعة إزدان القابضة .

السيد / د . عبد الله سالم غراب -

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : 2020/6/2 م.

تاريخ بدء العضوية الحالية : 2 / 6 / 2020 م .

المؤهلات العلمية:

- حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة
- حاصل على درجة الباكلوريوس في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- حاصل على درجة الماجستير في الدعوة والإعلام 1998م.

الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك :

اعتمد الدولي الإسلامي هيكل تنظيمي وفق أحدث المعايير المصرفية والمالية العالمية بحيث وزع المسؤوليات بين الإدارة العليا وعلى رأسها الرئيس التنفيذي وبين رؤوساء القطاعات حيث يتفرع عن الرئيس التنفيذي قطاعين رئيسين هما الدخل ويرأسه السيد / نائب الرئيس التنفيذي والعمليات إضافة الى قطاعات المساندة وهي قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية و القطاع المالي وهم بدورهم يتبعون الى الرئيس التنفيذي أما إدارة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقطاع المخاطر الذي ينطوي تحته الأمن السيبراني تتبع لجنة المخاطر والالتزام مباشرة مع خط متقطع مع الرئيس التنفيذي . أما قطاع التدقيق الداخلي فتتبع للجنة التدقيق مباشرة .

الإدارة التنفيذية العليا في البنك

السيد/ د . عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي

- تاريخ بدء العمل بالبنك : 1994 .

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هورايزون - فرنسا
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة.
- بكالوريوس في الإدارة التنفيذية من - وارتون للأعمال - جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة.

السيد/ جمال عبد الله أحمد الجمال

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس القطاع المصرفي

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1997

المؤهل العلمي : بكالوريوس في المحاسبة – جامعة قطر

السيد / علي حمد المسيفري

مدير عام – رئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية .

تاريخ بدء العمل بالبنك : 1992

الشيخ / محمد بن علي بن عبد الله آل ثاني

رئيس قطاع الخزينة والاستثمارات

تاريخ بدء العمل بالبنك : 2016

الشيخ / عبد العزيزبن عبد الله بن فيصل آل ثاني
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / محمد عزم الحمد
رئيس قطاع المخاطر
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

السيد / محمد خير برهومة
رئيس قطاع العمليات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / جورج حبيقة
رئيس إدارة المعلومات
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2018

السيد / حسام خطاب
رئيس القطاع المالي
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2008

السيد / عمر عبد العزيز المير
رئيس قطاع تطوير الأعمال والقنوات البديلة
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2004

السيد / زكريا جلاوي
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2015

السيد / خالد فهمي
رئيس قطاع التدقيق بالإنابة
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2000

السيد / محمد الرفاعي
مديرتنفيذي إدارة الالتزام والجرا ئم المالية
تاريخ بدء العمل بالبنك : 2019

المساهمون الرئيسيون يملكون أكثر من 1%

الاسم	عدد الأسهم	النسبة
شركة قطرالقابضة	251,550,920.00	16.62%
عبدالله محمد شمسان الساده	31,273,740.00	2.07%
مؤسسة بن شمسان للخدمات	30,273,740.00	2.00%
عبدالرحمن مفتاح عبدالرحمن المفتاح	22,293,540.00	1.47%
شركة النماء لاعمال الصيانه ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة القارة للتجارة ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
الكرة الذهبية ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة الطيبين للتجارةش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة منازل للتجارة	20,000,000.00	1.32%
شركة اثمار للا نشاء والتجارة ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
الاتقان للتجارة	20,000,000.00	1.32%
شركة بن شمسان للتجاره والمقاولا ت	19,452,520.00	1.29%
HOLDINGS LP BROOKDALE CAPITAL	17,680,530.00	1.17%
JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	16,587,850.00	1.10%
صندوق المعاشات العسكري الهيئة العامة للتقاعد	16,068,541.00	1.06%

الشركات الزميلة

البنك	بلد التأسيس	أنشطة البنك	قيمة المساهمة بالألف	نسبة الملكية %
شركة مكين القابضة (ش.م.خ)	قطر	استثمار عقاري	**152,990**	49 %
التسهيلات (ذ.م.م)	قطر	التجارة وبيع الأقساط	**46,388**	49 %
شركة المقاول (ذ.م.م)	قطر	مقاولات	**6,106**	49 %
أمنية بنك	المغرب	بنك إسلامي	**58,487**	40 %

نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة ونسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة

اسماء المساهمين و افراد عائلتهم وشركاتهم	عدد الاسهم	النسبة الى رأس المال
مجموعة شركات إزدان القابضة		
شركة عين جالوت للتجارة	11,000,000.00	0.73%
شركة النماء لا عمال الصيانهش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة الاقليم للوساطة العقاريةش .ش .و	10,000,000.00	0.66%
شركة اركان للا ستيراد والتصدير	10,368,750.00	0.68%
شركة شاطىءالنيل	10,000,000.00	0.66%
شركة الطيبين للتجارة ش .ش .و	20,000,000.00	1.32%
شركة طريق الحق للتجارة	10,000,000.00	0.66%
		6.03%

شركة قطرالقابضة	251,550,920.00	16.62%

مجلس الإدارة	عدد الاسهم	النسبة الى رأس المال
دانة الصفاة للاستثمار	2,000,000	0.13%
شركه التقى للعقارات والمقاولا ت	2,000,000	0.13%
شركة القارة التجارية	20,000,000	1.32%
فسيل للا عمال والعقارات	2,000,000	0.13%
شركه مجموعة الاسلاميه القطريه للتأمين	3.000.000	0.20%
المجموعه للرعاية الطبيه ش .م.ق	3,785,000	0.25%
سعادة السيد/ علي بن عبد اللطيف المسند	لا يوجد	----------
سعادة السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي	لا يوجد	----------
السيد / د. عبد الله بن سالم غراب	لا يوجد	----------
		2.17%

الافصاح عن معاملات أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف بأنها أطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف المقدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين لديهم القدرة على السيطرة أو لديهم نفوذ هام على المجموعة، والشركات الزميلة للمجموعة، والشركات التي تستطيع المجموعة والمساهمين (الذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذهم على المجموعة) ممارسة نفوذ هام عليها أو على مساهميها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية للمجموعة.

بلغت الأرصدة/ المعاملات القائمة خلال السنة مع أعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصا جوهرية كما يلي:

	2020			2021		
	شركات زميلة	مجلس الإدارة	المساهمون وأخرون	شركات زميلة	مجلس الإدارة	المساهمون وأخرون
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات						
موجودات تمويل	5,800	542,045	3,147,207	31	594,254	3,066,374
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	21,754	212,449	662,418	14.840	275,213	729,930
بنود خارج بيان المركز المالي:						
مطلوبات محتملة وضمانات وارتباطات أخرى	912	7,326	397,630	72	13,283	267,317
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات من موجودات التمويل	391	20,929	132,172	279	22.015	112405
أرباح ودائع مدفوعة	477	2,139	6,839	411	3.726	11.010
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		13,394			13,806	

المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة وأقربائهم المباشرين مع البنك خلال السنة:

	2020	2021
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تمويلات برهن عقاري وتمويلات مضمونة أخرى	1,258	620
بطاقات الائتمان	124	242
	1,382	862

بلغت مكافآت كبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كالتالي:

	2020	2021
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
منافع قصيرة الأجل	13,199	14,209
منافع طويلة الأجل	862	1,318
	14,061	15,527
	14,061	15,334

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة 2021

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات المجلس خلال التي كان فيها عضو 2021 عام	عدد الاجتماعات التي حضرها
شركة دانة الصفاة يمثلها سعادة الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	**14**	**14**
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ/ خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني	**14**	**11**
الشركة الاسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	**14**	**14**
شركة فسيل للأعمال والعقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	**14**	14
شركة القارة للتجارة - السيد / هشام مصطفى السحتري	**14**	**14**
مجموعة الرعاية الطبية السيد / وليد أحمد السعدي	**14**	**14**
السيد / حسن عبد الله الذوادي	**14**	**9**
السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند	**14**	**13**
السيد / د. عبد الله سالم غراب	**14**	**14**

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2021	عدد الاجتماعات التي حضرها
شركة دانة الصفاة يمثلها سعادة الشيخ / خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني	12	12
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ/ خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني	12	6
شركة فسيل للأعمال و العقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	12	12
السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي	12	12

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة التدقيق عام 2021	عدد الاجتماعات التي حضرها
السيد / م. علي بن عبد اللطيف محمد المسند	**4**	**4**
السيد / حسن عبد الله الذوادي	**6**	**4**
مجموعة الرعاية الطبية السيد / وليد أحمد السعدي	**6**	6
السيد / د. عبد الله سالم غراب	**2**	**2**

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2021	عدد الاجتماعات التي حضرها
شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	**1**	**1**
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ/ خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني	**1**	**1**
د . عبد الله سالم غراب	**1**	**1**
السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي	1	1

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة المكافآت خلال عام 2021	عدد الاجتماعات التي حضرها
شركة فسيل للأعمال و العقارات السيد / راشد ناصر سريع الكعبي	**1**	1
شركة مجموعة الاسلامية القطرية للتأمين الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	**1**	**1**
شركة التقى للعقارات والمقاولات الشيخ / خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني	**1**	**1**
د . عبد الله سالم غراب	**1**	**1**

عضو مجلس الإدارة	عدد اجتماعات لجنة المخاطر والالتزام عام 2021	عدد الاجتماعات التي حضرها
شركة التقى للعقارات الشيخ / خليفة بن ثاني عبد الله آل ثاني	**6**	5
شركة القارة للعقارات هشام مصطفى السحتري	**6**	**6**
السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي	**6**	**6**

تقييم مجلس الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معًا "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2021 وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف الرئيس التنفيذي وكبار مسؤولي الإدارة المالية لدى المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير تأكيد معقول حول موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي. وتماشيًا مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. وهي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية المعايير الدولية للتقارير المالية/ معايير المحاسبة المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الأنظمة على:

- الإلتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداته؛

- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الإلتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (5) لسنة 2016.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الإلتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وفاعلية تطبيقها فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة رقم (5) لسنة 2016.

أجرينا تقييماً حول التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2020، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في *ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل* (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO").

نطاق التقييم

يعدّ إطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية/معايير المحاسبة المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

يعمل بنك قطر الإسلامي الدولي ش.م.ق.ع ويقوم بتنفيذ أنشطته في دولة قطر. ولأغراض هذا التقرير، وضع مجلس الإدارة في الحسبان فقط ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأنشطة المجموعة كما هو موضح سابقًا.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في 31 ديسمبر 2020 هي:

1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة.
2- تمويل الشركات.
3- تمويل الأفراد.
4- الودائع.
5- دائرة الإلتزام.
6- دفترالأستاذ العام وإعداد التقارير المالية.
7- تكنولوجيا المعلومات.
8- الموارد البشرية والرواتب.
9- دائرة المشتريات والذمم الدائنة والدفع.
10- إدارة الخزينة.

مر اقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر ، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2021 مصممة ويتم تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بها بناءً على إطار العمل و المعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)- الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريد واي("اطار COSO") وبما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في النظام.

د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقييم مجلس الإدارة حول الإلتزام بمتطلبات الهيئة

قام مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ق.ع وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") بتنفيذ تقييم الإلتزام كما في 31 ديسمبر 2021 وفقا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") والتشريعات ذات الصلة، بما ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("متطلبات الهيئة") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام:

- العدل والمساواة بين أصحاب المصلحة دون تمييز بينهم على أساس العرق ونوع الجنس والدين؛
- الشفافية والإفصاح عن المعلومات وتقديمها إلى الهيئة وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبطريقة تمكنهم من اتخاذ القرارات والقيام بواجباتهم بشكل صحيح؛
- التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تقديم المصلحة العامة للمجموعة وأصحاب المصلحة على المصلحة الشخصية؛ و
- أداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل للمسؤولية الناشئة عنها إلى أصحاب المصلحة والمجتمع.

تقييم الإدارة للإلتزام

وفقًا للمادة 2 من النظام، أجرينا تقييمًا لالتزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. ولتنفيذ هذا التقييم، قامت إدارة الإلتزام بالمجموعة بإكمال قائمة استقصاء مرفقة بمواد قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام وذلك لوضع الأسس للنتائج التي استخلصناها.

مرا قبو الحسابات الخارجيون

وفقا للنظام، تم تعيين برايس ووترهاوس كوبرز، شركة التدقيق الخارجي للمجموعة، لإصدار تقرير التأكيد المحدود حول تقييم الإدارة لمدى الإلتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة والنظام كما في 31 ديسمبر 2021 وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد خلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

استنادًا إلى تقييمنا ونتائج الإجراءات المتبعة،يؤكد مجلس الإدارة الإمتثال لمتطلبات النظام كما في 31 ديسمبر 2021 .

د خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة